الماجد والعنزي محاسبون ومراجعون قانونيون
AlMajed & AlEnzi Certified Public Accountants
License No 717/11/323 رقم الترخيص

جمعية عزم لدعم مرضى التصلب المتعدد

مسـجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برقم (١٧٣٨)

حائل – المملكة العربية السعودية

القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

وتقرير المراجع المستقل

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية

السادة / جمعية عزم لدعم مرضى التصلب المتعدد المحترمين

(جمعية أهلية غير هادفة للربح)

حائل –المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة **لجمعية عزم لدعم مرضى التصلب المتعدد، (جمعية أهلية)** والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ، وقائمة الانشطة وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م والإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٩) المعتبرة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية، بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة ككل:

تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي **لجمعية عزم لدعم مرضى التصلب المتعدد، (جمعية أهلية)** كماهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م وقائمة الانشطة وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ، وفقاً لمعايير المحاسبة للمنشآت غير الهادفة للربح و للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .

أساس الرأي:

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ومسئوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسئوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الجمعية وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا في القوائم المالية .

مسئوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، وفقاً لمعايير المحاسبة للمنشآت غير الهادفة للربح المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية وأحكام نظام الجمعيات والمؤسسات الاهلية وكذلك نظام الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ ، وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمبدأ الاستمرارية وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ، مالم تكن هناك نية لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها ، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك ،وإن الأشخاص المكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للجمعية.

مسئوليات مراجعي الحسابات عن القوائم المالية :

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية المعدة ككل خالية من تحريف جوهري سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً، ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية إذا كان يمكن بدرجة معقولة توقع أن تؤثر منفردة، أو في جملتها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة، بالإضافة الى:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية الجمعية
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهريا بشأن قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة، وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإننا مطالبون بأن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإننا مطالبون بتعديل رأينا، وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الجمعية عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- نقوم بإبلاغ الادارة، من بين عدة أمور، بنطاق المراجعة وتوقيت المراجعة والنتائج الهامة لأعمال المراجعة بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي نحددها اثناء عملية المراجعة.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

وفي رأينا فأن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تتفق مع متطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الاهلية المعتمد من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، فيما يتعلق بعرض واعداد القوائم المالية.

الرياض – المملكة العربية السعودية
٢٤ ذو الحجة ١٤٤٢هـ
٣ اغسطس ٢٠٢١م

ممدوح سليمان الماجد وفيصل محمد العنزي
محاسبون ومراجعون قانونيون

فيصل محمد العنزي
ترخيص رقم ٥٤١ بتاريخ ١٤٣٧/١٠/٢٢هـ